

## **خواطر حول تعديل محتوى السنّة وبعض أساس الوحدة العملية**

**خواطر حول تعديل محتوى السنّة وبعض أساس الوحدة العملية**

الدكتور أحمد عبد الرحمن شرف الدين

أستاذ جامعة في اليمن ومدرّس في الحوزات العلميّة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلوة الله وسلامه على سيدنا محمد وعلی آلله الطاهرين وأصحابه المنتجبين ومن اتّبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بعد:

فإنّ ما سأطّرّه - على هذا الجمع المبارك الذي يضم علماء أعلاماً نحّسّ أما مهم بال瓢اللئل لـما نعرفه عنهم من العلم في الميادين المختلفة، بل إنّي اعتبر نفسي تلميذاً لكثير من العلماء الأعلام الذين

يتواجدون في هذه القاعة، فقد قرأت كتبهم التي تصل إلينا في مختلف ميادين العلم ودون أن أكون قد عرفتهم شخصياً، وقد منّا على أن حضرت هذا المؤتمر المبارك فعرفتهم بذواتهم كما كنت قد عرفتهم بعلمهم، ولذلك فإنني أستميحهم عذراً مقدماً عن أي هفوة علمية أو لغوية أو اصطلاحية ترد على لساني - هو خواطر تبدأ ببعض الأفكار العلمية وتنتهي بتصورات علمية يمكن أن تفيد في سبيل تحقيق الوحدة الإسلامية التي نحن بصدد الحديث عنها في هذا المؤتمر المبارك، ولكن قبل أن أبدأ بسرد هذه الخواطر أود أن أشير إلى بعض الملحوظات المتعلقة بالجانب الإجرائي.

-(262)-

الأولى: إن هذا المؤتمر كما عرفنا من خلال مداولاته في أيامه الثلاثة هو مؤتمر عام وليس مؤتمراً علمياً، إذ إنّه لو كان مؤتمراً علمياً لاقتضى أن تكون الاطروحات العلمية قابلة للمداخلات والمناقشات والتعقيبات العلمية، وليس مجرد إلقاء كلمات يستمع إليها الحضور دون أن يكون لهم المجال المناسب لكي يعقبوا أو يدخلوا أو يعلّقوا على ما طرح من قبل المتكلّمين، ولذلك كنت أود أن يكون عنوان المؤتمر محدداً فيكون «المؤتمر العالمي السادس العام» حتى يفهم أنه لا مجال للإطروحات العلمية التي تأتي بعدها مداخلات وتعقيبات علمية.

الثانية: تتعلق بنتائج هذا المؤتمر؛ فأرجو أن تكون لهذا المؤتمر نتائج تخرج إلى الناس، وتوصيات يقرؤها أفراد الأمة الإسلامية حتى يتمكنوا من دفع هذا المؤتمر والمؤتمرين فيه إلى آفاق أرحب ولكي يمثلوا رافداً لقضية الوحدة الإسلامية، فلا يكتفى أن يكون حملة لواء الوحدة الإسلامية هم الموجودون في هذا المؤتمر، بل لابد من رديف واسع من المثقفين والمهتمين بهذا الجانب يدفعون هذه القضية إلى الأمام.

الثالثة: تتعلق بجانب الذّشر والتوثيق، فلذلك أرجو أن يكون كل ما طرح في هذا المؤتمر موثقاً بصورة دقيقة يخرج بعد ذلك في وثيقة واحدة في صورة كتاب على سبيل المثال، ويوزّع على أوسع نطاق حتى تُنقل هذه الأفكار التي طُرحت في هذا المؤتمر الكريم من حيز القاعات إلى الآفاق الأوسع.

وانتقل بعد ذلك إلى الخواطر الفكرية ذلك أنه قد أثارت عندي كثيراً من الاهتمام في الجانب الفكري كلمات كثير من العلماء الأعلام الذين تحدثوا قبلني، فأردت أن أُدلي بدلوبي في هذا المجال، والموضوع يتعلق بمصادر التشريع الإسلامي؛ ذلك أنهكم تعرفون جميعاً أن مصادر التشريع الإسلامي عند المسلمين على مختلف فرقهم وطوائفهم تنقسم إلى قسمين:

1 - المصادر الأصلية: وهي القرآن والسنّة بالاتفاق، والإجماع على خلاف بينهم من حيث مداه، ومن حيث كونه حجّة من مصادر التشريع.

2 - المصادر التّبّعية: كالقياس والاستحسان والاستصحاب والمصالح المرسلة وما إلى ذلك.

وأريد أن أُلقي خاطرتي فيما يتّصل بالمصادر الأصلية، أُركّز على المصدر الثاني الذي هو السنة النبوية، ذلك أنَّ القرآن الكريم من حيث ثبوته لا خلاف فيه بين جميع المسلمين فهو ما نقل إلينا بالتواتر بين دفَّتِي المصحف، فهو من حيث الثبوت عند جميع الفرق الإسلامية، وعند كل أفراد الأُمّة الإسلامية لا خلاف فيه، ولكن الخلاف حاصل بشأن المصدر الثاني من جانبي:

الجانب الأول: يتعلق بثبوته.

الجانب الثاني: يتعلق بدلائله.

وأنتم تعرفون أنَّ هذا المصدر هو أوسع مصادر التشريع ذلك أنَّه هو الذي يبيّن مجمل القرآن ويفسّر غموضه ويبين دلائله المختلفة، ولذلك فإنَّه إذا كان الأقدمون - من سُنّة وشيعة - قد حدّدوا بدقةً محتوى السنّة النبوية المطهّرة بطريقين مختلفين بحيث أصبح كل طرف ملتزماً بالنوصوص التي وصلت إليه من طريقه، ومتبعداً عنه ومستنبطاً الأحكام الشرعية في مستجدّات الأمور في ضوئها، إذا كان الأمر كذلك فإنَّنا نتساءل الآن هل يستطيع العلماء المعاصرون من الفريقين أن يبحثوا من جديد صدق الرواية، وصدق الطريق الموصى إليها ؟

إنَّ هذه المسألة لا تخفي عليكم خطورتها، ذلك أنَّ البحث في مصدر السنّة النبوية الشريفة في الوقت المعاصر يقتصر على مجال الدراسة لا مجال الرواية، ولو سمحنا لأنفسنا أن نبحث في مجال الرواية فإنَّ الأمر سيوصلنا إلى التشكيك في سلامية الطريق الذي

الشريفة؛ ثمّ من الذي سيقوم بهذه المُهمّة؟ وفي أيّ إطار؟ بمعنى، هل سيقوم بها علماء السنة والشيعة معاً أم أنّ علماء السنة يقومون بهذه المهمة وحدهم، أم يقوم بها علماء الشيعة، وأيّ طريق سيُخضع للبحث، هل طريق أهل السنة في هذا العصر، فإذاً قد يفتح الباب لإجراء تعديلات أخرى من قبل علماء في المستقبل؛ الأمر الذي يجعل السنة النبوية الشريفة غير مستقرة، وقابلة للزيادة والنقصان.

إنّا نعلم أنّ قواعد الجرح والتعديل لرجال الحديث قد استقرت عند الطرفين منذ زمن بعيد، وكلّ طرف قد استقرت عنده بصورة غير قابلة للشك في تلك القواعد المعرفة بالعدول من الرجال والمحروحين منهم.

فهل بإمكاننا الآن التعديل في هذه المسألة؟ وإذا عدلناها فإنّ الميزان سيختلّ وتسقط الثقة بالسنة النبوية كلّها، كما أشرت قبل قليل.

لو قلنا مثلاً: إنّ زيداً من الناس الذي كان عدلاً قد أتت عن طريقه آثار غير صحيحة، فمعنى ذلك التشكيك بكلّ ما أُتي عن طريقه، فلا يمكن أن يكون الراوي عدلاً في آخر؛ وينطبق نفس الأمر على من لو تمّ القول بتعديلاته في بعض ما ورد عنه بالرغم من كونه مجروهاً، إذ يقتضي ذلك الأخذ بكلّ ما ورد عنه فيختل الميزان أيضاً.

إنّ القضية وفقاً لما أشرت إليه في غاية الخطورة، وإذا لم تتبّع لهذه المسألة فإنّ مؤتمراتنا كلّها ستظلّ تدور في حلقات مفرغة قد لا تصل إلى نتيجة معينة أبداً.

ويمكنني هنا أن أضرب مثالين بما مبين عظيمين أحدهما من علماء السنة والآخر من علماء الشيعة لتتضمن لنا صعوبة تغيير المنهج، والنظر في الطريق الذي أوصل إلينا السنة

\_(265)\_

النبوية الشريفة!

الأول: الإمام ابن حجر العسقلاني، وهو من علماء السنة حيث يقول وهو يتحدّث في مقدمة كتابه «لسان الميزان» المتخصص في علم رجال الحديث، عن رجال الجرح والتعديل ما معناه: «عجبت لتعديلهم

الناصبي مطلقاً وتنعيفهم الشيعي غالباً إذ إنّ من المفروض أن يعدل الشيعي ويحرج الناصبي استدلاً من قوله صلّى الله عليه وآله وسلم لأمير المؤمنين علي عليه السلام «لا يُحْدِك إلاً مؤمن ولا يبغضك إلاً منافق فالناصبي هو المبغض لأمير المؤمنين، والمنافق فاسق، والفاسوق لا تقبل شهادته أمّا الشيعي فهو محبٌ لأمير المؤمنين، والمحب مؤمن، والمؤمن مقبول الشهادة فكيف انعكس الأمر، كيف أصبح من يفترض أنّه مجروح عدلاً، في حين أن من يفترض أنّه عدل أصبح مجروهاً؟

هو يسأل هذا السؤال، ولكن مع اعترافه بهذا الخطأ لم يستطع أن يحلّل نفسه من الطريق الذي أوصل إليه السُّنَّة النبوية، وبما أنّه من علماء السُّنَّة فهو ملتزم بما وصل إليه من السنة النبوية وفقاً لقواعد الجرح والتعديل وإذا لم يلتزم بضوء ما وصل إليه في ظل هذه القواعد فإنّ الأمر بالنسبة له سيضطرب جداً. ولذلك لجأ إلى المناورة وإيجاد المبررات للنّاصبي لكي يظل ملتزماً بنفس الطريق، فقال: «إنّ البغض هنا جاء لسبب غير ديني وإنّما لسبب دنيوي» ولا شك أنّ هذه مناورة لا يخفى ضعفها وهزلها عند ذي البصيرة المنصف.

الثاني: هو الإمام الشهيد محمد باقر الصدر قدس سره؛ ذلك أنّ هذا الإمام الجليل في استنباطاته يعمل العقل بعمق شديد، ومن قرأ كتبه فإذا يستطيع أن يستجلِّي هذه الحقيقة، ككتابه في الاقتصاد «اقتصادنا» فإنّ فيه عملاً عقلياً شديداً، ويعتمد في طرجه هذا على النصوص التي وردت من الطريق المعتمد لديه، ولكنه أحياناً يجد نصوصاً سطحية بالنسبة للعقل ويصعب على مثله في حالة عدم وجود النّص التسليم بما جاء فيه،

—(266)—

ولكنه لا يستطيع أن يتخلّص منه، لأنّه إذا تخلّص منه جاز التخلّص من النصوص الأخرى في المسائل العقidiّة وفي مسائل أخرى أكثر خطورة، ومن ثم فإنّه يحاول التبرير بكلّ وسيلة لهذا النص السطحي، وثم تأكيده لا رفضه.

إنّ الأمر يقتضي البحث في آلية مناسبة للتقرير بين المذاهب الإسلامية وذلك باتباع الخطوات العملية التالية:

الأولى: الاعتراف بكلّ المذاهب الإسلامية، وبصحة التعبّد بها وترك الهجوم من أتباع بعضها على بعضها الآخر.

الثانية: تطبيق مبدأ التسامح المذهبي وغرس مفهومه بين الأتباع، بحيث يمتنع على كلّ مسلم الإنكار على المسلم الآخر الذي يتبع دينًا مختلفًا بمذهب آخر، وهذه مسألة – لا تخفي عليكم – نشاهدتها عملياً في الواقع؛ فإذا رأى رجل من أهل السنة شيعياً يتبع دينًا في مسجد أنكر عليه طريقة تعبداته، وإذا وجد شيعي سُنّيًّا يتبع دينًا بطريقة لا يعرفها أنكر هذه الطريقة.

ولذلك فإننا نقول: إنّ تطبيق مبدأ التسامح المذهبي مبدأ مهم ينبغي أن يتبنّاه العلماء والمفكرون ويطرحوه بين الأتباع بصورة واسعة حتّى يصبح أمراً مستقرًّا في أذهان الأتباع فلا يعمد مسلم إلى الإنكار على مسلم آخر عندما يراه يتبع دينًا سبحانه وتعالى بطريقه غير طريقته.

الثالثة: التوقّف عن محاولات الإقصاء والإبعاد المذهبية، ومحاولات الحلول محلّ الذي أُقصي أو أُبعد كما يجري حالياً في كثير من البلدان، فما نشاهدته عملياً أنّ أتباع بعض المذاهب يحاولون إقصاء المذهب الآخر لكي يحلّوا مذهبهم محلّه ومن ثمّ إلغائه وإنهاه من الساحة الإسلامية وهو أمر في غاية الخطورة.

ولذلك لو تبنّى العلماء والمفكرون هذا المبدأ بحيث دعوا إلى التوقّف عن محاولات الإقصاء والإبعاد المذهبية ومحاولات الحلول محلّ الذي أُقصي، فإنّ الأمر حينئذٍ سيكون

—(267)—

مهمًا للتقريب بين المسلمين مما يجّل بالوحدة الإسلامية.

الرابعة: الأخذ بمبدأ المقارنة في الدراسات الإسلامية حتّى يتيسّر للمسلمين جميعاً الاطّلاع على أحكام جميع المذاهب الإسلامية والابتعاد عن المناظرات التي تعضّد هذا وتقلّل من ذاك، ولا شكّ أزّكم تعلمون أنّ كثيراً من الكتابات التي تصدر تسلك منها منهج المناظرات، ولا تسلك منها منهج البحث العلمي. إنّ المناظر يحشد الأدلة التي تؤيد مذهبها، ولكنّ الباحث يأخذ الأدلة من أيّ مصدر كان لكي يصل إلى الحقيقة السليمة بعيداً عن التعصّب.

الخامسة: تشجيع مبدأ البحث العلمي الحرّ بعيداً عن الاضطهاد الفكري والإرهاب الثقافي ونشر البحث العلمي في كلّ أقطار المسلمين وبمختلف لغاتهم حتّى يتتسّع لكلّ المسلمين الاطلاع على نتائج هذه الأبحاث.

أُضيفُ إلى هذا: أنَّ التوصيات المقترحة - بطبيعة الحال - لا يمكن أن تتحقّق واقعياً إلا بخطوات قد لا تكون بأيدي العلماء والمفكرين، وإنَّ المسألة تحتاج أولاً إلى لقاءات تصالحية بين رجال الفكر في المذاهب المختلفة يتقدّم فيها على توصيات معيّنة، فإذا اتّفق العلماء على ذلك وهم حملة فكر المذاهب المختلفة صارت مسألة التقرّب بين المذاهب من جهة، وبين أتباع المذاهب من جهة أخرى أمراً ممكناً وميسوراً.

ولا نغفل هنا عن العامل السياسي؛ فالتفكير يتأثّر بالتوجّهات السياسية، والسياسيون لهم تأثير - لا شكَّ فيه - على رجال الفكر، ونحن نعتقد أنَّ النتاج الفكري للمسلمين الأقدمين لم يبعد عن الواقع السياسي، بل تأثّر به وأفرز توجّهه.

وهكذا فإنَّه إذا كان بالإمكان العمل على جمع رجال السياسة في رحاب الإسلام بمفهومه الواسع للاتفاق على تصالح يخدم جانب التصالح الفكري وفقاً لما أشرت إليه سابقاً فإنَّ تلك ستكون الخطوة العملية الحاسمة المؤثّرة إيجابياً في هذا السبيل، فلا يغيب

\_(268)\_

عن بالينا أنَّ المؤسّسات التعليمية والمراكز الثقافية في البلدان الإسلامية تخضع للحكومات ذات التوجّهات السياسية المختلفة، وتعكس هذه التوجّهات، كما أنَّ الوسائل المادّية التي تخدم الجانب الفكري من دور نشر ومكتبات ووسائل إعلام ونقل و... تخضع مباشرة للنّفوذ السياسي، ومن ثمَّ فإنه لا يمكن - في نظري إطلاقاً - إيجاد تقارب بين علماء الإسلام ومفكّرיהם وبين مذاهبهم المختلفة ما لم يؤخذ في نظر الاعتبار العامل السياسي الذي أشرت إليه.

ويمكن أن أضيف خطوة عملية أخرى هي البحث فيما هو مهمٌّ ومتروك في مصدرى السنة عند الفريقين أو البحث في الاستنباطات الخاطئة التي ثبت أرْجُونها قد حكمَت الهوى أكثر من الدليل، ومن ثمَّ يحكمُ هذا المهمل وتصحّح الاستنباطات الخاطئة فربما كان هذا القدر هو ما يتحقّق التقرّب، ويوجد القدر المشترك الذي يضيّق الشّقّة بين الفريقين.

إنَّ القضية التي نحن بصددها هي قضيّة عملية أكثر من كونها قضيّة نظريةٍ وعليه فإنَّ تحقيق النتائج المرجوّة من هذا المؤتمر المبارك ومثيلاته من المؤتمرات يقتضي فهم هذه الحقيقة أولاً وقبل كلِّ شيء، واستميحكم عذراً والحمد لله رب العالمين وصلى الله عليه وسلم على سيدنا محمد وآلـه.

